

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رأي علماء الأمة وقادة المجاهدين

في جماعة «دولة العراق والشام»، وحكم تفجيراتها ضد المسلمين

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد..

فقد كثرت أخطاء «جماعة دولة العراق والشام» في الأيام الأخيرة وكثر بغيها وظلمها ومخالفتها للحق؛ فوجهت سلاحها لنحور المجاهدين، وسلبت أموالهم، وأرسلت السيارات المفخخة إلى مقراتهم، وتفاخرت بقتل أمرائهم وقاداتهم -بزعم أنهم صحوات ومرتدين-، وأدمت قلوب المسلمين؛ بسبب رفضها التحاكم لغير المحاكم التابعة لهم بحجج باطلة شرعاً وعقلاً، وفوق هذا تجرأت «جماعة الدولة» على تكفير المسلمين بغير حق، مع ما انضاف لذلك من الكذب على خصومهم، واتهامهم بما ليس فيهم.. وغير هذا مما ثبت وقوعه، وشاع خبره، وانتشر بين الناس وقوعه بين عامتهم وكثير منهم؛ وقد أقرته بياناتهم وتفاخروا به جهاراً نهاراً!

ولأن السكوت عن البيان وقت الحاجة لا يجوز؛ قام علماء الأمة وقادة الجهاد بواجب البيان في هذه النازلة؛ فتنبرأوا إلى الله من أفعال «جماعة الدولة»، ونصحوهم بالكف عن تكفير المسلمين وتقتيلهم، وترك السير خلف الحجب المتهافة التي ما أنزل الله بها سلطاناً، ووجوب سمع وطاعة علماء الأمة وقاداتها..

ومن سكت عن أفعالهم من العلماء؛ فإنه لم يؤيدهم، ولا برر لهم جرمهم وآثامهم؛ فواعجباً لدولة تقوم بلا سند من أهل العلم، ولا بموافقة من المجاهدين على الأرض، بل والأعجب من ذلك أنها تسفه آراء كل من خالفها منهم -عالمًا أو قائداً أو مجاهداً-؛ فلا تسمع نصح أحد؛ إلا ما أملاه عليهم هواهم؛ عافانا الله..

وقد كان أول من أمرهم بترك الشام لأهلها -بعد تحكيمه للفصل بينهم وبين جبهة النصرة- والرجوع للعراق -وذلك قبل اتضاح غلوهم وتكبرهم عن الحق- الإمام «د. أيمن الظواهري» حفظه الله؛ حيث ألزمهم بترك الشام لـ «جبهة النصرة» وأن لا يكفروا الأمة، ولكنهم رفضوا أمر الشيخ واتهموه بأباطيل من القول؛ ثم استمروا في غيِّهم حتى كانت الأحداث الأخيرة من التقتيل والتكفير للمجاهدين بغير حق؛ فرد عليهم الشيخ أيمن بقوله: «لا نقبل أن تُمسَّ حرمة مسلمٍ ولا مجاهدٍ، ولا أن يُعتدى على نفسه ولا ماله ولا عرضه ولا كرامته، ولا أن تُلصقَ به تُهمُ الكفر والردة، وأننا نعتبرُ أن التنظيماتِ الجهاديةِ في شامِ الرباطِ والجهادِ - التي تضحي بأنفسِها وأموالِها جهادًا في سبيلِ الله وإِعلاءَ لكلمةِ الله وسعيًا في تحكيمِ شرعِ الله- هم إخواننا، الذين لا نقبلُ أن يُوصفوا بالردة والكفر والمروق».

وممن ناضحهم وما سكت عنهم: الشيخ العلامة «أبو محمد المقدسي» -وهو من أكبر علماء المنهج الجهادي المبارك- في أكثر من رسالة له؛ حيث أنكر: «انقلاب بوصلة البعض وانعكاس اتجاه بنادقهم ونيرانهم من النصيريين المجرمين إلى صدور إخوانهم المسلمين لدعاوى لا ينتهض شيء منها لإباحة الدم الحرام وتبرير عكسهم لوجهة القتال» وقال: «بلغنا أن بعضهم جوز لأتباعه تفجير أنفسهم في مواقع ومقرات إخوانهم المجاهدين؛ فلا أدري أين ذهبت عقول هؤلاء وعقول مشايخهم ومفتيهم»، وانتقد على خطاب العدناني متحدث «جماعة الدولة» الذي هدد فيه بجعل الشم خضراء جذعة بحجج واهية؛ فقال المقدسي: «ولقد سمعنا وقرأنا خطاب بعضهم من المفاخرة بشرب الدماء والتفاخر بالعيش بين الأشلاء، وإنما يحسن ويبرر مثل هذا الخطاب مع أعداء الدين لا مع المسلمين»، ثم ما اكتفى بذل بل أعلن براءته من أفعالهم الآثمة قاطبة، وقال: «ولا نستحي أو نتحرج من إعلان براءتنا من عمل من يتجرأ على دماء المسلمين كأئنا من كان؛ فقد فعل ذلك من هو خير منا مع من هو خير منهم.. ولو كان خطاب شرب الدماء والعيش بين

الأشلاء وقفا على أعداء الملة ما أنكرناه ولكنه صار موجها إلى صدور المجاهدين والمسلمين ولذلك ننكره ولا نبالي رضي من رضي وغضب من غضب؛ فإنه خطاب يخشى على أصحابه أن يؤول حالهم إلى حال من تأول السلف فيهم قوله تعالى: {قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا * الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا}؛ فإن أخسر الناس من ظن وحسب أنه مهتد يحسن صنعا في دعوته أو جهاده أو عبادته، فإذا به يكتشف يوم القيامة أنه كان من الضالين».

ودعا الشيخ جماعة الدولة أن تترك عنادها وتكبرها عن قبول الحق، وأن تقدم مصلحة الأمة على مصلحة الجماعة؛ فقال: «الواجب أن يتنازل البعض عن أنانيتهم وألقابهم ومسمياتهم لمصلحة الإسلام وأهله، ولا يلبس عليهم شياطين الجن والإنس من الجهال وأدعياء العلم وقصيري النظر بتعظيم وتضخيم بعض الفروع وتقديمها على الأصول والمصالح العظيمة والتعنّت في ذلك، ومن ثم هدر ما فيه قوة المجاهدين وعز الإسلام وأهله وانتصار رأيهم بذلك الفقه المنكوس».

وكان للشيخ العلامة المحدث «سليمان العلوان» كلمته الواضحة في أن أفعالهم فيها انحراف عن الجادة وبغي على الأمة؛ فقال: «ليس من حق «الدولة» أن تغير على مكان وتأخذه.. أما كل شخص يقول: إما أن تخرجوا أو قتلناكم، إما أن تبايعوا أو قتلناكم.. هذا غير صحيح؛ لأن الدولة ليس لهم بيعة عامة؛ فمن شروط البيعة العامة أن ينتخبه أهل الحل والعقد، و«أبو بكر» ما انتخبه لا أهل الحل ولا أهل العقد، وإذا كان قائده غير راض عن عمله؛ فكيف يطالب الآخرين بمبايعته، وليس هو خليفة المسلمين، إنما هو أمير جماعة.. أما أن يطلب البيعة من الآخرين؛ فإذا ما بايعوا قاتلهم فهذا عمل البغاة؛ ليس عمل أهل الخير والصلاح».

وأما الشيخ العلامة الأصولي «أبو قتادة الفلسطيني»؛ فقد كان موقفه من أوضح المواقف وأصرحها إعدارا إلى الله عما تفعله «جماعة الدولة»؛ حيث قال:

«أنصح الأخ أبا بكر البغدادي إن كان من أهل سماع النصيحة، وإن كان يؤمن أن أعمال الجهاد والإمارة منوطة بمصلحة الأمة أن يُطيع الحكيم الدكتور أيمن بأن يعلن انسحاب إمارته من الشام وقصرها على العراق وإلحاق جميع المجاهدين مع الدولة بإمارة جبهة النصرة؛ فإنه لو فعل ذلك لَتَحَقَّقَت الكثير من المصالح للأمة ولَذَهَبَ الكثير من الشرِّ؛ فمقصدكم فيما نحسب إقامة الدين لا نصرة تنظيم؛ فإن لم يفعل فإني أنصح القادة تحت إمرته أن يُسارعوا إلى الانضمام لجبهة النصرة لمصالح كثيرة لا يتسع لها المقام، وهذا عندي واجب شرعي عليهم».

وقد ذكر سبب الفتنة الحاصلة وأن الدولة تحمل الإثم الكبير فيها؛ فقال: «لقد عَلِمَ الجميع أن تعنت «الدولة الإسلامية» في شرح مواقفها، وقتلها لأفراد من جماعات إسلامية أخرى هو السبب الظاهر في قتال هؤلاء لهم، وهذا من الدولة غير سديد ولا مقبول من أحدٍ كائناً من كان»، وبعد رفض الدولة مبادرات الصلح -وأخرها «مبادرة أمة»- قال الشيخ: «لن يبارك الله لهم في الجهاد، وجب على أمراء وأفراد جماعة الدولة الخروج عن قيادته -البغدادي-، ومن يبقى معها فهو آثم».

وكذلك فقد أنكر عليهم أفعالهم وآثامهم جماعة من العلماء والمفكرين المعتبرين؛ كما فعل «د. إياد قنيبي» الأردني في كثير من رسائله، والشيخ العلامة «عمر الحدوشي» المغربي، والشيخ «صادق بن عبد الله» السوداني، وغيرهم كثير..

وهؤلاء الذين ذكرناهم: من علماء المجاهدين وكبرائهم؛ المشهود لهم بالخير، ولو أردنا تتبع أقوال كافة علماء الأمة غير المحسوبين على المجاهدين -وغالبهم نَصَحَةُ كما نحسب- لوقفنا على الكثير، لكننا اكتفينا بهذا إشارة للبيب.. فهذه شهادة علمائنا على «الدولة»؛ وقولهم مدعم بالدليل والتجربة؛ فمتى ستكف عن أفعالها؟!

والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على محمد وآله وصحبه أجمعين..